كندا تؤكد احترامها لأمر توقيف نتنياهو الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية



في تصريح حازم، أعلن رئيس الوزراء الكندي مارك كارني أن حكومته ستلتزم التزامًا كاملًا بالقانون الدولي، مؤكّدًا أن كندا ستحترم أمر التوقيف الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وستقوم بتنفيذ الاعتقال فور وصوله إلى الأراضي الكندية.

ورد كارني بـ"نعم" على سؤال خلال مقابلة مع "بلومبرغ" حول ما إذا كان سيتم اعتقال نتنياهو إذا وصل إلى كندا، مشددا:"نحن نحترم القانون الدولي، وسنلتزم بكل قرارات المحاكم الدولية، كما فعل سلفي جاستن ترودو".

وأضاف كارني أن:"هذا الموقف يعكس قيم الكنديين الأساسية في دعم العدالة الدولية"، مشيرا إلى أن:"قرار كندا الأخير بتأكيد دولة فلسطينية في الأمم المتحدة كان رد فعل مباشرا على "أفعال حكومة نتنياهو التي تهدف إلى إنهاء أي إمكانية لدولة فلسطينية، مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وسياسة كندا منذ 1947".

وأكد رئيس الوزراء الكندي أن:"هذا الالتزام لا يتعارض مع دعوته لوقف إطلاق النار في غزة وتحقيق حل الدولتين، لكنه ضروري للحفاظ على مصداقية كندا دوليا".

ويذكر أن المحكمة الجنائية الدولية اعترفت في 5 فبراير 2021 بفلسطين كدولة طرف في نظام روما الأساسي، ما منحها اختصاصا قضائيا يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك غزة والضفة الغربية.

وفي 3 مارس 2021، أعلن مكتب المدعي العام للمحكمة عن بدء تحقيق رسمي في الوضع الفلسطيني، وفي 23 سبتمبر 2024، قدمت إسرائيل اعتراضها على اختصاص المحكمة، بموجب المادة (19/ 2) من النظام الأساسي.

وبعد شهرين، في 21 نوفمبر 2024، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت بتهم "ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية".